

319492 - لديه زوجتان لا يستطيع الإنفاق عليهما معاً ويريد أن يفارق إحداهن فهل يختار من شاء وهل يطلق أو يحال ؟

السؤال

لدي حالياً زوجتان، ولكن بسبب بعض الظروف المؤسفة لم يعد بإمكانني البقاء مالياً في زواج متعدد، أحب كليهما، لكن إذا اضطررت إلى الاختيار بينهما، فستكون زوجتي الثانية خياراً أفضل بالنسبة لي لعدة أسباب، هل أنا حرّ في اختيار الزوجة التي أريد أن أبقى معها؟ وأي من الزوجات يجب أن أتركها؟ أم هل أنا ملزם بالبقاء مع زوجتي الأولى وترك زوجتي الثانية؟ السبب في أنني أسأل هذا لأنه في الوقت الحالي، زوجتي الثانية ليس لديها منزل خاص بها بعد، لقد تزوجنا منذ عام، ولم أتمكن من تزويدها بمنزلها الخاص، فهي تقيم في منزل والدي الذي يذهب كثيراً حيث توجد غرفة نوم خاصة بها، لدى منزل أشاركه مع زوجتي الأولى؛ لأننا متزوجون منذ فترة أطول، وهو مستدام، لكن زوجتي الأولى تدرك جيداً وضعنا المالي الحالي، لذلك فهي لديها الرغبة في طلب الخلع، والخروج من الزواج، ومن منزلنا والعودة إلى منزل والديها حتى أتمكن من الإقامة مع زوجتي الثانية، والانتقال بها إلى منزلنا، فهل يسمح لزوجتي الأولى أن تطلب الخلع في هذه الحالة أم إن الطلاق هو الحل الأنسب ؟

الإجابة المفصلة

أولاً:

إذا لم تكن قادراً على الإنفاق على الزوجتين، وأردت فراق إحداهما، فإنك تختار منها من شئت، سواء كانت الأولى أو الثانية، وتفارق الأخرى.

ومما يدل على أن الأولى لا يتعين إبقاؤها: ما روى أحمد (4609)، والترمذى (1128) وابن ماجه (1953) عَنْ أَبْنِ عُمَرَ : "أَنَّ غَيَّلَانَ بْنَ سَلَمَةَ التَّقِيِّ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسَوَةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اخْتَرْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا» والحديث صحيح الألباني في "صحيح الترمذى".

والشاهد منه أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل للأوائل منهن مزية على من بعدهن.

ثانياً:

ما دام الأمر راجعاً إلى عدم قدرتك على الإنفاق، فإنك تطلق إحداهن، ولا تخالعها.

ولا يحل للزوج أن يحال ع زوجته إذا كان السبب الداعي للفرقان من قبله، كإعساره، أو مرضه ، أو لكونه يسيء العشرة، فلو طلبت الزوجة الفراق، كان عليه أن يطلقها، ولا يحل له أن يأخذ من مالها شيئاً.

قال ابن عبد البر رحمه الله: ”وأجمع العلماء على إجازة الخلع بالصدق الذي أصدقها، إذا لم يكن مضرًا بها، وخالفًا ألا يقيمه حدود الله

...

فإذا كان النشوذ من قبلها جاز للزوج ما أخذ منها بالخلع، وإن كان أكثر من الصداق، إذا رضيت بذلك، وكان لم يضر بها.

فإن كان لخوف ضرره، أو لظلم ظلمها، أو أضر بها: لم يجز له أخذه، وإن أخذ شيئاً منها على هذا الوجه ردّه، ومفضي الخلع عليه”

انتهى من ”التمهيد“ (368 / 23).

ومن الظاهر أنك قد تعجلت في زواجك الثاني، ولم تراع حالك من الإعسار، والقدرة على النفقة، ولم تزن الأمور بميزانها الصحيح؛ ثم
ها قد وقعت فيما وقعت فيه.

ولو أمكنك أن تبحث عن فرصة عمل مناسبة، وتحتاج إلى تحصيل النفقة والكافية لك ولأهل بيتك، وتحافظ على زوجتيك: فهو
أحسن، وخير لك ولزوجتيك.

والله أعلم.